

اللجنة العربية

معالجة الأزمة الاقتصادية في لبنان

نائب الرئيس

المقدمة

خلال السنوات السابقة واجهت لبنان احدى أشد الأزمات الاقتصادية والمالية في تاريخه الحديث، حيث بدأت ملامح الانهيار الاقتصادي بالظهور بشكل واضح منذ عام 2019 نتيجة تراكم الديون العامة، وضعف الإدارة الاقتصادية، وانتشار الفساد، وعدم الاستقرار السياسي. أدت هذه الأزمة إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، إضافةً إلى فقدان المواطنين القدرة على الوصول إلى مدخراتهم بسبب القيود التي فرضتها المصارف على السحب والتحويلات المالية. كما انعكس هذا التدهور الاقتصادي على مختلف القطاعات الحيوية، مثل التعليم، والصحة، والكهرباء، والخدمات العامة، مما تسبب في انخفاض مستوى المعيشة وازدياد معدلات الهجرة بين الشباب والكفاءات. وتفاقمت الأزمة بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، الذي تسبب بخسائر بشرية ومادية كبيرة، وأدى إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدولة اللبنانية. كما تأثرت البلاد بالتوترات الإقليمية والتحديات الدولية التي حدّت من فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، تواجه الحكومة اللبنانية تحديات كبيرة تتعلق بإعادة بناء الثقة بالمؤسسات المالية، وإصلاح القطاع المصرفي، ومكافحة الفساد، وتأمين الدعم الدولي اللازم لتحقيق الاستقرار. يناقش هذا الموضوع دور الدول العربية والمجتمع الدولي في دعم الاقتصاد اللبناني، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية، وتشجيع الإصلاحات المالية والإدارية، وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية المستدامة. كما يتيح للدول الأعضاء مناقشة سبل التعاون الإقليمي لإعادة الاستقرار إلى لبنان، والحد من الآثار الاجتماعية والإنسانية الناتجة عن الأزمة، بما يساهم في حماية الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

تعريف مصطلحات الأساسية

التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية، هذا يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للعملة. يستلزم هذا الأمر توفر المزيد من المال لدى السكان ليتمكنوا من تحمل تكاليف السلع والخدمات ذاتها؛ فمع الانخفاض السريع لقيمة الليرة اللبنانية، ارتفعت معدلات التضخم بشكل حاد، مما جعل الاحتياجات الأساسية كالأدوية والغذاء والماء أكثر تكلفة بكثير، مما أثر بشدة على مستوى معيشة السكان.

الدين العام

يقصد بالدين العام اقتراض الحكومة من مصادر محلية أو خارجية لتمويل نفقاتها التي تتجاوز إيراداتها؛ وهي قروض يتعين على الحكومة سدادها مع الفوائد في مرحلة ما. ونتيجة لذلك، عانى الاقتصاد اللبناني بشدة جراء استمرار العجز في الميزانية وارتفاع تكاليف الخدمات، فضلا عن تراجع قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة ودعم التنمية الاقتصادية

صندوق النقد الدولي

إنها منظمة دولية تضم أكثر من ١٩٠ دولة، ويقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، وتهدف إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي، والحد من الفقر، وتقديم المساعدة المالية أثناء الأزمات.

إعادة هيكلة القطاع المصرفي

إنها مجموعة من الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى الحيلولة دون وقوع أي أزمات مالية، أو إعادة هيكلة للمناصب على مستوى الشركات بالنسبة للبنوك التي تواجه ضائقة مالية

سعر الصرف

هو سعر عملة ما مقارنة بعملة أخرى، ومثال على ذلك هو مقدار ما ستحصل عليه من العملة "ب" مقابل وحدة واحدة من العملة "أ".

الاستثمار الأجنبي المباشر

يحدث عندما تقوم شركة أو فرد من بلد ما بشراء حصص ملكية أو أسهم في شركة أخرى تقع في بلد آخر.

الفساد

هو استغلال صاحب السلطة سلطته لتحقيق مكاسب شخصية، وليس من أجل شعبه.

الحوكمة

الحكومة هي مؤسسة تتكون من قواعد والأنظمة التي تتضمن الشفافية والقوانين وحسن الإدارة.

الموازنة العامة

خطة تستخدم لتحديد الإيرادات والنفقات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية محددة

نظرة عامة

كانت لبنان خاضعتا للإدارة الفرنسية بموجب نظام عصبة الأمم في الفترة ما بين عام١٩٢٠ و١٩٤٣ حين نالت استقلاله رسميا. وقد رسم الفرنسيون الحدود الحديثة للبنان من خلال ضم منطقة جبل لبنان التي كانت ذات أغلبية مسيحية إلى المدن الساحلية والوديان الداخلية، مما أدى إلى إنشاء دولة متنوعة دينيا، قامت فرنسا بذلك على أساس تقاسم السلطة بين الطوائف. دخل نظام تقاسم السلطة حيز التنفيذ عام ١٩٤٣ كجزء من الاتفاق الوطني. أسند منصب الرئاسة إلى مسيحي ماروني، ومنصب رئاسة الوزراء إلى مسلم سني، ومنصب رئاسة البرلمان إلى مسلم شيعي. ورغم أن هذا الترتيب حافظ على استقرار لبنان لسنوات عديدة، إلا أنه رسخ الهوية الطائفية في صلب كيان الدولة، مما يعني أن الوظائف الحكومية وتوزيع التمويل باتا يعتمدان على العلاقات والخلفيات الدينية بدلا من المؤهلات والكفاءة. ولا تزال هذه الهيكلية حاضرة في المشهد الاقتصادي اللبناني المعاصر، حيث تؤدي أي خلافات حول نظام تقاسم السلطة إلى شل قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات في أوقات الأزمات الاقتصادية.

"العصر الذهبي" الذي يقوده القطاع المصرفي

على الرغم من وقوعها وسط دول غنية بالنفط، إلا أن لبنان لم تكن تمتلك موارد طبيعية وفيرة على أراضيها. وبدلا من ذلك، عملت لبنان خلال الفترة الممتدة من الخمسينيات إلى السبعينيات على تنمية اقتصادها من خلال التجارة والخدمات المصرفية والقطاعات الخدمية، مدعومتا بقانون مصرفي صارم أقر عام ١٩٥٦. وقد اكتسبت بيروت لقب "باريس الشرق الأوسط"، مما ساهم في استقطاب العديد من الأثرياء العرب ورؤوس الأموال الإقليمية. وإلى جانب ذلك، ساهم ازدهار السياحة وقوة قطاع الخدمات في تعزيز الاقتصاد اللبناني بسرعة فائقة خلال تلك الحقبة، كما أصبحت البنوك الركيزة أساسية للثورة الوطنية، في وقت كان فيه النفط يمثل المصدر الرئيسي للدخل للعديد من الدول العربية مثل العراق والمملكة السعودية العربية. وكانت لبنان تعتمد على القطاع المالي والمصرفي، بدلا من الزراعة أو غيرها من القطاعات الإنتاجية، ما جعل اقتصادها رهنا بعوامل الثقة وتدفقات رؤوس الأموال أكثر من اعتمادها على الإنتاج الفعلي، مما جعلها أكثر عرضة للمخاطر في العقود اللاحقة.

الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠)

تصاعدت التوترات الطائفية وتواجدت المليشيات الفلسطينية، كما تفجرت التوترات بين دول المنطقة، مما أدى إلى اندلاع حرب الأهلية استمرت ١٥ عاما بدءا من عام ١٩٧٦. تسببت الحرب في انهيار العديد من الأنظمة المصرفية في بيروت وتهجير الآلاف من السكان، وقسمت البلاد إلى مناطق عسكرية. وتشير بعض التقديرات إلى مقتل نحو ١٥٠ ألف شخص خلال الحرب، التي خلفت دمارا هائلا في البنية التحتية، والمدارس، والمنازل، وغيرها. انتهت الحرب عام ١٩٨٩ بموجب اتفاق عُرف باسم "اتفاق الطائف"، ورغم أن الاتفاق أعاد التوازن لنظام تقاسم السلطة وأقر خططا لإعادة الإعمار، إلا أنه رسخ أيضا نفوذ قادة المليشيات السابقين. وقد أدى ذلك إلى تشكيل نخبة سياسية واقتصادية جديدة، وهي مجموعة هيمنت على الحكومة والقطاعات المالية لسنوات طويلة تلو ذلك.

إعادة الإعمار وتراكم الديون

قاد رئيس الوزراء رفيق الحريري وهو رجل أعمال ومليادير، جهودا لإعادة إعمار وسط بيروت في تسعينيات القرن الماضي من خلال شركة العقارات "سوليدير". وفي عام ١٩٩٧، سعت الحكومة إلى ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي لاستعادة الثقة، وذلك عبر جذب ودائع بأسعار فائدة مرتفعة. ورغم أن هذه الخطوة ساعدت الحكومة في تمويل مشاريع بنية تحتية ضخمة، إلا أنها كانت قائمة على أسس محفوفة بالمخاطر، فقد واصلت الحكومة الاقتراض بكثافة من المصارف لتمويل الإنفاق العام، في حين اعتمد المصارف على ودائع الأفراد وفرضت أسعار فائدة مرتفعة للحفاظ على استقرار سعر صرف الدولار وحماية العملة الوطنية من الانهيار. وعلى مدى سنوات، استمر الدين العام في الارتفاع ليصل إلى ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبيل اندلاع الأزمة. وقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن الاستثمار في قطاعات الكهرباء والمياه وخلق فرص العمل، مما جعل البلاد تعتمد بشكل كبير على الواردات.

الأزمة المالية لعام ٢٠١٩

بحلول عام ٢٠١٩، رصدت كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي والعديد من الاقتصاديين أن الاقتصاد اللبناني كان يعمل وفق نموذج "مخطط بونزي" (احتيال مالي هرمي). فقد ضخت البنوك اللبنانية ٩٠ مليار دولار في المصرف المركزي، جاء ٧٥٪ منها من ودائع بالعملة الأجنبية، إلا أن المصرف المركزي خسر ٦٠ مليار دولار من تلك الأموال. وكان المصرف المركزي يستخدم هذه الأموال لسداد فوائد مرتفعة للمودعين الأوائل ولتحقيق استقرار العملة، بدلا من توظيفها في توليد نمو اقتصادي حقيقي. وعندما تباطأت تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات واندلعت الاحتجاجات في أكتوبر ٢٠١٩، أوقفت البنوك عمليات السحب. وانهارت العملة المحلية، إذ فقدت ٩٠٪ من قيمتها مقابل الدولار في غضون بضع سنوات. وقد وصفت هذه الأزمة بأنها واحدة من أسوأ الأزمات المالية في العالم منذ عام ١٨٥٠، إذ جمعت بين انهيار العملة، وأزمة الديون السيادية، وفشل القطاع المصرفي.

كانت التداعيات الإنسانية والاقتصادية وخيمة، فقد عجز المودعون عن الوصول إلى مدخراتهم، واقتصرت إمكانية السحب على بضع مئات من الدولارات شهريا وبأسعار صرف غير عادلة. كما شهد الاقتصاد انكماشا حادا لسنوات متتالية، وتجاوز التضخم المفرط قيمة الرواتب ومعاشات التقاعد، وتضررت الخدمات العامة، بما في ذلك الكهرباء والرعاية الصحية. وتفاقمت حدة الأزمة عقب الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في أغسطس ٢٠٢٠، والذي أودى بحياة ٢٠٠ شخص وتسبب في خسارة رؤوس أموال بمليارات الدولارات وبالتزامن مع جائحة كوفيد-١٩، واجهت البلاد تحديات سياسية واقتصادية جسمية.

تصاعد جديد للصراع وتعاف هش

في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد اللبناني يظهر بوادر تحسن واستقرار في سعر الصرف خلال عام ٢٠٢٣، اندلع صراع بين حزب الله وإسرائيل عقب الحرب في غزة، وقد بلغ هذا الصراع ذروة حدته خلال الفترة الممتدة حتى أواخر عام ٢٠٢٤، وذلك قبل التوصل إلى اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار في نوفمبر ٢٠٢٤. وقد قدر تقييم أجراه البنك الدولي حجم الأضرار الناجمة عن هذا الصراع بنحو ١٤ مليار دولار، تضاف إلى الخسائر التي تكبدتها البلاد منذ عام ٢٠١٩. والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للبنان قد انكمش بنسبة ٣٨٪ منذ عام ٢٠١٩، مع تسجيل انخفاض إضافي بنسبة ٦.٦٪ في عام ٢٠٢٤ نتيجة لهذا الصراع وحده

الأطراف الرئيسية وأدورها في الأزمة

الحكومة اللبنانية

بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠، تولت الحكومة اللبنانية الجديدة مسؤولية إعادة إعمار المباني وإصلاح الاقتصاد، معتمدة على الاستثمارات والمساعدات الأجنبية لتمويل مشاريعها وبنيتها التحتية، إلى جانب الإيرادات الحكومية المحدودة وتنفيذ إصلاحات اقتصادية طويلة الأمد. ورغم توفير المزيد من فرص العمل وتأسيس شركات جديدة وإنشاء مرافق عامة، إلا أن الدين العام للبلاد قد ارتفع، ومع تزايد الدين العام، تفاقم أيضا عجز الموازنة.

على مر السنين، فقدت الحكومة اللبنانية ثقة المجتمع نتيجة سوء الإدارة المالية، وبطء وتيرة الاصطلاحات، واستمرار الفساد. وقد أرجئت العديد من الإصلاحات الموعودة المتعلقة بقطاع الكهرباء والإدارة العامة والضرائب بسبب الخلافات السياسية. كما أدى عدم الاستقرار السياسي إلى صعوبة في اتخاذ قرارات اقتصادية فعالة، مما أثر سلبا على المستثمرين الأجانب والمحليين.

مع مطلع عام ٢٠١٩، بدأ الوضع الاقتصادي بالتدهور؛ إذ ارتفع الدين العام بشكل هائل، وتباطأ النمو الاقتصادي، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية، وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية كذلك. ومع اندلاع الاحتجاجات في العام نفسه، واجهت الحكومة ضغوطا سياسية واقتصادية، وعجزت عن احتواء الأزمة أو تنفيذ الإصلاحات الجديدة التي طالبت بها المؤسسات الدولية. وأدى ذلك إلى فقدان الثقة بالاقتصاد من جانب المواطنين، بما في ذلك المقيمون والمستثمرون، مما سرع في انهيار الليرة اللبنانية وتسبب في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر.

صندوق النقد الدولي

يعد صندوق النقد الدولي منظمة دولية رائدة في مجال التمويل، ويهدف إلى مساعدة الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية من خلال القروض والدعم الفني، وذلك مقابل إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية والمالية سعيا لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

بدأت مفاوضات بين لبنان وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٢٠، وذلك في أعقاب إعلان لبنان عن عجزه عن سداد ديونه الخارجية وتوقعات بتدهور الوضع الاقتصادي. وفي أبريل ٢٠٢٢، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن برنامج للإصلاح الاقتصادي يتضمن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتوحيد سعر الصرف، وتعزيز الإدارة المالية، وإنفاذ القوانين الرامية إلى تحسين الشفافية ومكافحة الفساد.

على الرغم من المفاوضات العديدة، واجهت هذه الإصلاحات خلافات سياسية كثيرة بين الحكومة والقطاع المصرفي، مما أدى إلى تأخير الاتفاق النهائي. ويواصل صندوق النقد الدولي التأكيد على أن وجود نظام دعم للبنان سيجعل من الصعب على الحكومة الالتزام بأي إصلاحات، أو استعادة ثقة المواطنين والمستثمرين، أو تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

فرنسا

لعبت فرنسا دورًا سياسيًا واقتصاديًا بارزًا في محاولة احتواء الأزمة المالية اللبنانية، خصوصًا بسبب علاقاتها التاريخية والسياسية مع لبنان. ففي عام 2018 استضافت فرنسا مؤتمر سيدر الذي تعهّد خلاله المجتمع الدولي بتوفير أكثر من 11 مليار دولار من القروض والاستثمارات للبنان، مقابل تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارية ومالية، مثل إصلاح قطاع الكهرباء، وتحسين الإدارة العامة، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. إلا أن معظم الإصلاحات المطلوبة لم تُنفذ، وبالتالي لم تتحول التعهدات إلى تدفقات مالية كاملة. وبعد اندلاع الأزمة عام 2019 وانفجار مرفأ بيروت عام 2020، زادت فرنسا بقيادة الرئيس إيمانويل ماكرون من ضغطها السياسي على الطبقة السياسية اللبنانية، ودعت إلى تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ

الإصلاحات والتوصل إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي. كما شاركت في تنظيم مؤتمرات دولية لتقديم المساعدات الإنسانية للبنان، لكنها أكدت أن المساعدات طويلة الأجل لن تكون (شيكًا على بياض) للنظام السياسي من دون إصلاحات. لذلك يمكن القول إن دور فرنسا كان أساسًا دور الوسيط والداعم والمضغط من أجل الإصلاح، وليس سببًا مباشرًا في الأزمة؛ بل حاولت استخدام المساعدات والاستثمارات الدولية كوسيلة لدفع لبنان إلى إصلاح نظامه الاقتصادي والسياسي.

البنك الدولي

لعب البنك الدولي دورًا مهمًا في تشخيص الأزمة ومحاولة تخفيف آثارها ودعم الإصلاحات، لكنه لم يكن الجهة التي تسببت في الانهيار المالي. فقد وصف البنك الدولي الأزمة اللبنانية بأنها من أشد الأزمات الاقتصادية والمالية في العالم، وركز على مشكلات مثل انهيار القطاع المصرفي، وانخفاض قيمة الليرة، وارتفاع الدين العام، وضعف الإدارة الاقتصادية. ومنذ بداية الأزمة، أعاد البنك توجيه جزء من برامجه في لبنان نحو حماية الفئات الأكثر تضررًا، ودعم الخدمات الأساسية، والاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، مع الضغط على الحكومة لإجراء إصلاحات هيكلية. وبعد انفجار مرفأ بيروت في 2020، تعاون البنك الدولي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإجراء تقييم للأضرار والاحتياجات، ثم شارك في إنشاء إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (RF3)، إضافة إلى إنشاء صندوق تمويل لبنان لدعم التعافي الاقتصادي للفئات والشركات المتضررة. كما انتقد البنك الدولي استمرار عدم الاتفاق على كيفية توزيع خسائر القطاع المالي، ودعا إلى إعادة هيكلة عادلة للمصارف والديون وإصلاح القطاع المصرفي. وفي تقييماته، أكد أن غياب الإصلاحات الشاملة والسياسات الحكومية المناسبة أدى إلى إطالة الأزمة بدلًا من حلها. لذلك كان دور البنك الدولي أساسًا دورًا ماليًا واستشاريًا وإنسانيًا وضاغطًا باتجاه الإصلاح، مع تقديم التمويل والدعم الفني، وليس دورًا في التسبب بالأزمة.

إسرائيل

كان دور إسرائيل في الأزمة المالية اللبنانية غير مباشر في الأساس، لكنه أصبح أكثر تأثيرًا مع تصاعد الصراعات العسكرية، وخاصة المواجهات بين إسرائيل وحزب الله. فلبنان كان يعاني أصلًا من أزمة مصرفية ومالية وانهيار في قيمة العملة قبل اندلاع الحرب الواسعة في 2024، ولذلك لا يمكن اعتبار إسرائيل سببًا رئيسيًا للانهيار المالي الذي بدأ عام 2019. ومع ذلك، أدت الصراعات العسكرية مع إسرائيل إلى زيادة الضغط على الاقتصاد اللبناني من خلال تدمير البنية التحتية، وإلحاق الضرر بالمنازل والشركات والأراضي الزراعية، ونزوح أعداد كبيرة من السكان، وتراجع السياحة والاستثمار والنشاط التجاري. وقدّر البنك الدولي أن التصعيد الكبير للصراع بين لبنان وإسرائيل في 2024 أدى إلى خفض النمو الحقيقي للبنان بنحو 6.6 نقاط مئوية، مع خسائر اقتصادية قُدرت بمليارات الدولارات، إضافة إلى أضرار مادية واسعة. كما أدى استمرار التوترات إلى زيادة الإنفاق والحاجة إلى المساعدات وإعادة الإعمار، وهو ما جعل معالجة الأزمة المالية الأصلية أكثر صعوبة. لذلك، فإن تأثير إسرائيل على الأزمة اللبنانية يمكن وصفه بأنه عامل خارجي أدى إلى تعميق أزمة كانت موجودة أصلًا، وليس العامل الذي أنشأ الأزمة المالية من الأساس.

الجدول الزمنى للأحداث

التاريخ	حدث
13 أبريل 1975	بدأت الحرب الأهلية وأثرت على البنية التحتية بشكل كبير وتراجع النشاط الاقتصاد بشكل واضح.
22 أكتوبر 1989	توقيع اتفاق الطائف، وهو ما أنهى الأعمال العدائية في الحرب الأهلية في لبنان ووضع أسس إعادة إعمار لبنان.
13 أكتوبر 1990	انتهت الحرب الأهلية رسميا في لبنان وبدأت عملية إعادة إعمار لبنان، مع اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية لدعم مشارعيها.
1 يناير 1997	تم ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي على أمل تحقيق الاستقرار، واستمر هذا الوضع لمدة ٢٠ عاما
14 فبراير 2005	أدى اغتيال رئيس الوزراء (رفيق الحريري) إلى فقدان ثقة المستثمرين وتزايد الاستقرار السياسي
مارس 2011	عانى لاقتصاد اللبناني بشدة بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية، وذلك نتيجة تراجع حركة التجارة وتزايد أعداد اللاجئين.
أغسطس 2016	استحدث مصرف لبنان (البنك المركزي اللبناني) "الهندسة المالية" للحفاظ للدولار وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف
15 مارس 2018	يقف الاقتصاد على شفا الانهيار بسبب تراجع الاستثمار الأجنبي، وارتفاع الدين العام، والعجز المالي.
19 أكتوبر 2019	اندلعت احتجاجات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية القاسية والضرائب الإضافية الجديدة، مما يشير إلى قرب اندلاع أزمة جديدة
7 مارس 2020	تخلف لبنان عن سداد دفعة من سندات "اليوروبوند" للمرة الأولى في تاريخه
4 أغسطس 2020	أدى انفجار وقع في سفينة بميناء بيروت إلى خسائر إنسانية واقتصادية عديدة، مما زاد من حجم الخسائر.
7 أبريل 2022	توصل لبنان وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق لإجراء إصلاحات مالية واقتصادية.

15 سبتمبر 2024 – 27 نوفمبر 2024	لا يزال لبنان وصندوق النقد الدولي يجريان محادثات، مما يؤدي إلى تأخير الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة ومعالجة حالة الطوارئ المالية.
7 مارس 2025	مع إغلاق مضيق هرمز، ارتفعت أسعار الطاقة بشكل ملحوظ، مما أثر على حركة التجارة وفرض ضغوطا هائلة على الاقتصاد اللبناني؛ ومع تزايد تكلفة الواردات، تفاقمت التحديات المالية.

محاولات لحل المشكلة

قرار مجلس الأمن (٢٠٠٦) S/RED/1701:

كان قرار مجلس الأمن رقم 1701 لعام 2006 يهدف بصورة أساسية إلى إنهاء الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق استقرار طويل الأمد في لبنان، إلا أن أهميته بالنسبة للاقتصاد اللبناني ظهرت من خلال محاولته معالجة الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب. فقد أدى النزاع إلى تضرر البنية التحتية وتعطّل حركة التجارة والنقل وتراجع النشاط السياحي والاستثماري، ولذلك دعا القرار إلى وقف الأعمال العدائية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، الأمر الذي كان من شأنه السماح بعودة النشاط الاقتصادي تدريجيًا. كما دعا إلى إعادة فتح المطارات والموانئ اللبنانية، وهو أمر مهم لاستعادة حركة الاستيراد والتصدير وربط لبنان بالأسواق الخارجية، إضافة إلى تسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم، مما يساعد على إعادة تشغيل المؤسسات والمحلات والأعمال المحلية. كذلك شجّع القرار المجتمع الدولي على تقديم مساعدات مالية وإنسانية ودعم لجهود إعادة الإعمار والتنمية في لبنان، وهو ما كان يمكن أن يساهم في إصلاح الطرق والمباني وشبكات الكهرباء والمياه وغيرها من القطاعات التي تضررت خلال الحرب. ومن الناحية غير المباشرة، كان تعزيز انتشار الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)اليونيفيل (في الجنوب يهدف إلى تحسين الوضع الأمني وتقليل احتمالية تجدد القتال، وهو عامل أساسي لاستعادة ثقة المستثمرين وتشجيع الشركات على إعادة فتح مشاريعها والاستثمار في الاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى دعم قطاع السياحة الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار. كما سعى القرار إلى تعزيز سلطة الحكومة اللبنانية على كامل أراضي البلاد، مما كان من شأنه تقوية قدرة الدولة على إدارة الحدود وتطبيق القوانين وتوفير بيئة أكثر استقرارًا للنشاط الاقتصادي. وبذلك، لم يكن القرار برنامجًا اقتصاديًا بحد ذاته، ولم يكن يقدم تمويلًا مباشرًا للبنان، بل كان يهدف إلى إنشاء الظروف الأمنية والسياسية التي تسمح بإعادة الإعمار، واستعادة التجارة والسياحة والاستثمار، وجذب المساعدات الدولية، وتحقيق تعافٍ اقتصادي تدريجي بعد حرب 2006.

حلول للمشكلة

هناك العديد من الحلول التي قد تساهم في حل هذه المشكلة، ومنها:

1 . دعم قطاعي الصناعة والزراعة المحلية تقديم حوافز للمزارعين والمصانع اللبنانية لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. كما يمكن تحسين البنية التحتية الزراعية والصناعية وتسهيل وصول المنتجات اللبنانية إلى الأسواق المحلية والدولية. سيساعد ذلك على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الصادرات، وتحسين دخل الأسر اللبنانية.

2 . جذب الاستثمارات وإعادة بناء البنية التحتية توفير بيئة أكثر استقرارًا وشفافية للمستثمرين، مع تبسيط الإجراءات والحد من الفساد والبيروقراطية. كما يمكن توجيه الاستثمارات إلى قطاعات مثل الكهرباء، والنقل، والاتصالات، والمياه، والتكنولوجيا. سيؤدي ذلك إلى خلق وظائف وتحسين الخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد اللبناني على النمو على المدى الطويل.

3 . تنشيط قطاع السياحة ودعم المؤسسات الصغيرة الاستثمار في تطوير المواقع السياحية والترويج للبنان كوجهة سياحية، إلى جانب تقديم قروض وحوافز للمؤسسات والمشاريع الصغيرة. وتُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة مصدرًا مهمًا لفرص العمل والنشاط الاقتصادي المحلي. ويمكن أن يؤدي نمو السياحة والمشاريع المحلية إلى زيادة الإيرادات، ودعم العملة المحلية، وتحريك قطاعات متعددة مثل النقل والمطاعم والفنادق.

أسئلة يمكن المندوب أن يستخدمها

1. كيف يمكن تطوير نظام الضرائب ليصبح أكثر عادلا بين المجتمع؟
2. ما هي الخطط التي يمكن أن تستخدمها لبنان لاستغلال الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد؟
3. ما هي الوسائل الفعالة لمكافحة الفساد في المؤسسات الاقتصادية التي قد تستخدم في لبنان؟
4. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المناطق الحرة والموانئ في دعم التجارة وتحريك عجلة الاقتصاد؟
5. ما هي السياسات التي يمكن تطبيقها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع الحفاظ على السيادة الاقتصادية؟
6. كيف يمكن إصلاح نظام الدعم الحكومي ليكون موجّهًا للفئات المحتاجة دون أن يرهق الميزانية العامة؟
7. كيف يمكن تحفيز القطاع الخاص اللبناني ليلعب دورا أكبر في خلق الوظائف؟
8. ما هي السياسات المناسبة لتعزيز الاستقرار المالي في لبنان؟
9. كيف يمكن للبنان تعزيز التعاون مع الدول العربية والمؤسسات المالية الدولية لدعم التعافي الاقتصادي؟
10. كيف يمكن للدولة اللبنانية أن تستثمر في التعليم والتدريب لتملأ احتياجات سوق العمل؟

مصادر مفيدة

1. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4566
2. https://www.euronews.com/2022/01/23/lebanon-crisis-economy-financial-explainer
3. https://www.washingtonpost.com/politics/2021/10/21/why-cant-lebanons-leaders-fix-its-economic-crisis/
4. https://www.agbi.com/analysis/economy/2024/04/the-banking-blame-game-stifling-lebanons-imf-deal
5. https://www.ifri.org/en/papers/lebanese-banking-crisis-systemic-workings-wreck
6. https://www.worldbank.org/ext/en/country/lebanon
7. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/11/30/lebanon-is-in-a-deliberate-depression-with-unprecedented-consequences-for-its-human-capital-stability-and-prosperity
8. https://www.worldbank.org/ext/en/country/lebanon
9. https://lebanon.un.org/en/311785-‘perfect-storm’-lebanon-crisis-deepens-civilians-bear-brunt
10. https://www.imf.org/en/countries/lbn
11. https://limslb.com/news-59060/?lang=en
12. https://growthlab.hks.harvard.edu/wp-content/uploads/2023/12/2023-11-cid-wp-439-lebanon-sustainable-recovery-execsumar.pdf

التوثيق

مركز الجزيرة للدراسات , studies.aljazeera.net/ar. Accessed 15 July 2026.

Explainer-Lebanon’s Financial Crisis and How It Happened | Euronews, www.euronews.com/2022/01/23/lebanon-crisis-economy-financial-explainer. Accessed 15 July 2026.

Why Can't Lebanon's Leaders Fix Its Economic Crisis? - The Washington Post, www.washingtonpost.com/politics/2021/10/21/why-cant-lebanons-leaders-fix-its-economic-crisis/. Accessed 15 July 2026.

The Banking Blame Game Stifling Lebanon's IMF Deal | AGBI, www.agbi.com/analysis/economy/2024/04/the-banking-blame-game-stifling-lebanons-imf-deal/. Accessed 15 July 2026.

Lebanese Banking Crisis: The Systemic Workings of a Wreck | Ifri, www.ifri.org/en/papers/lebanese-banking-crisis-systemic-workings-wreck. Accessed 23 July 2026.

Lebanon | World Bank Group, www.worldbank.org/ext/en/country/lebanon. Accessed 23 July 2026.

Lebanon Is in a Deliberate Depression with Unprecedented Consequences for Its Human Capital, Stability, and Prosperity, www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/11/30/lebanon-is-in-a-deliberate-depression-with-unprecedented-consequences-for-its-human-capital-stability-and-prosperity. Accessed 23 July 2026.

Lebanon | World Bank Group, www.worldbank.org/ext/en/country/lebanon. Accessed 23 July 2026.

'Perfect Storm': Lebanon Crisis Deepens as Civilians Bear the Brunt | UN News, news.un.org/en/story/2026/03/1167120. Accessed 23 July 2026.

Lebanon and the IMF, www.imf.org/en/countries/lbn. Accessed 23 July 2026.

Newsletter Archive - LIMS, limslb.com/news-newsletter/?lang=en. Accessed 23 July 2026.

Towards a Sustainable Recovery for Lebanon's Economy - Growth Lab, growthlab.hks.harvard.edu/publication/towards-a-sustainable-recovery-for-lebanons-economy/. Accessed 24 July 2026.

معلومات الاتصال

محمود البحراني (نائب الرئيس)

البريد الإلكتروني: mahmoud_albahrani@abs.edu.jo

الرقم: 6310 9693 7 962+